

القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي

د. حسن منديل حسن العكيلي
كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

الخلاصة:

البحث محاولة لدراسة القياس النحوي في ضوء النظام اللغوي الاستعمالي للعربية ، الذي ينأى عن النظام العقلي المنطقي التجريدي التعليمي ويتقاطع معه كثيراً. وقد درس النحاة – ولاسيما المتأخرون منهم – القياس في ضوء النظام العقلي لذلك أهدرت مواد لغوية ، وأضيفت أخرى خارجة عن النظام اللغوي الاستعمالي للعربية.

Grammatical Measurement Between Mental Abstraction and Utilization

Asst. Prof. Hasan Mandeel Al-Ugaily
Arabic Language Dept. College of Education for Women

Abstract:

This research aims at studying a grammatical measurement in the view of linguistic system of Arabic language, which differs from instructional, abstractive, logical and mental system and intersected with it a lot. The grammarians study – especially latest grammarians- the measurement in the view of mental system, therefore, a lot of linguistic materials have been lost and other materials have been added from outside the Arabic utilized linguistic system

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم . وبعد .

تناول القياس كثيراً من الدارسين القدامى والمعاصرين^(١). ولا نريد هنا تناول القياس تناوياً تقليدياً فنبدأ بالقياس لغة ثم اصطلاحاً ثم نكرر ما قاله الدارسون من ذكر أركان القياس وأنواع العلل وغير ذلك. ولسنا ملزمين باستقصاء دارسيه وأرائهم به كل الإلزام وإنما نتناول القياس على وفق منهج نقدي ، وفي ضوء نظام العربية. حيث تختلف نتائج البحث ومسارته بحسب الهدف والمنهج وطريقة التفكير، فيضيق أو يتسع أو يكون تقليدياً أو أصيلاً.

تناول النحاة النظام اللغوي للعربية في ضمن مباحث القياس النحوي وتوسعوا فيه بمنهج عقلي ولاسيما لدى المتأخرين. على الرغم من الفارق الكبير بينهما ، فالنظام اللغوي للعربية أكثر دقة وأقرب إلى واقع اللغة العربية (النص القرآني). والقياس النحوي يهدر مواد لغوية كثيرة ويضيف أخرى خارجة عن النظام اللغوي والاستعمال ، داخلة في النظام العقلي المنطقي المعياري التعليمي. والقياس جزء من نظام العربية إلا ان النحاة جعلوا نظام اللغة العربية قسماً من أقسام القياس النحوي ، ثم انحرفوا عنه كما سنرى.

نظام اللغة العربية يؤسس على المشابهة وتعلق الكلم بعضها برباقب بعض وحمل المعاني النحوية بعضها على بعض وقد فصلت القول فيه في أطروحتي (الدكتوراه الثانية) : العدول عن النظام التركيبي في اسلوب القرآن الكريم. ومصطلح القياس عام ، تشترك فيه علوم مختلفة ، حيث تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتناولها ، والغاية منها ، كالفقه الذي يستخدمه لاستنباط الحكم الشرعي وإصدار الفتيا. وكذلك الفلسفة والمنطق لانضباط المادة العلمية على وفق نظام عقلي محكم^(٢).

لذلك نجد له أكثر من فهم في مصادر اصول النحو تبعاً للمنهج والهدف ، والأهم من ذلك أنّ اللغة العربية لا تخضع له خضوعاً مطرداً وتتقاطع معه كثيراً من هنا ظهرت إشكالات لدى النحاة اضطرروا إلى تأويلها أو الانقسام حولها بين متشدد ومتسامح ، لأنهم بئوه على المنطق العقلي ، والعربية لها منطقتها ونظامها الخاص بها.

القياس "استنباط مجهول من معلوم"^(٣) سواء في اللغة أو غيرها ، لذا عرفه اللغويون والنحاة بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٤).

١ - استقرأ الدكتور سعيد الزبيدي جلّ قضايا القياس ودارسيه في كتابه (القياس في النحو) ١٦٩-١٨٠ وقد فاته بعضهم نحو (القياس في اللغة العربية) د. محمد حسن عبد العزيز و (القياس بين المدرستين البصرة والكوفة) ، السويح.

٢ - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ٢٩ والمعجم المفصل في فقه اللغة ١٣٥.

٣ - من اسرار اللغة ٩.

٤ - الأغراب في جدل الاعراب ٥.

والفهم العام له اليوم هو "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة..."^(١) فهو معيار لضبط حركة الاستعمالات اللغوية الجديدة وعدم خروجها عن سنن الفصحى ، واللغة تحتاج إليه في تطورها لتراكيب التطور الحاصل بمناحي الحياة التي تنعكس على اللغة.

وتتم عملية القياس اللغوي والنحوي على مراحل:

- ١- رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الاعرابي او الصيغ الصرفية ، وتقرير القاعدة اعتماداً على استقرار الغالب في السماع.
- ٢- استبعاد الصيغ التي لم ترد في السماع ولو كانت موافقة للقياس النظري.
- ٣- اعتبار ما خرج من القاعدة المطردة سماعاً منقولاً ، لا يقاس عليه مثل الشاذ والنادر وما دعت إليه الضرورة الشعرية^(٢).

لذلك نجد مفاهيم كثيرة للقياس في الموروث النحوي ، يخلطون بينها وبين مستويات اللغة المختلفة ، يتوسعون به ويضيّقون بحسب المادة اللغوية التي اختلفوا فيها وبحسب المناهج المختلفة التي تناولوه في ضوئها. اختلفوا المتأخرون في منهجين واسعين من غير تحديد دقيق هما: المنهج البصري الذي يمثل الاتجاه العقلي المتشدد في المادة اللغوية التي هي أساس القياس. يقابله المنهج الكوفي الأقل تشدداً في ذلك.

وقد استخلص المعاصرون أقساماً أخرى من القياس لدى القدامى واحتمالاته منها حمل غير المنقول على المنقول من اللغة ، ومنها قياس المشابهة في الأحكام ، والقياس المجازي لدى الفقهاء^(٣).

وذكر بعض الدارسين أقساماً للقياس تبعاً للاستعمال ، والعلّة الجامعة ، والمعنى واللفظ ، والوضوح والخفاء. وأكّد على التمييز بين القياس اللغوي والقياس النحوي واخذ على الدارسين خلطهم بين النوعين^(٤). وصنّفه آخر إلى: القياس العام (الأصلي) والقياس النظري (التعليلي)^(٥).

وعلى كثرة هذه التقسيمات لا نجد بينها تصنيفاً يبني على التفريق بين اللغة الفنية واللغة الايصالية والعلمية لأنهم حدّدوا لأنفسهم حدوداً وأهدافاً ومسارات أهمها التحديد الزماني والمكاني للمادة الخام التي يبني عليها القياس في ضوء نظرة قدسية اللغة والخشية على لغة القرآن من التغيير والانحراف. معتمدين على المنطق العقلي المجرد المتمثل في الاطراد وانعكاس القاعدة على مواد اللغة

١ - اللغة والنحو ، عباس حسن ١٢٠ .

٢ - تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب ٣٣ .

٣ - ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ٢٥ ، ودراسات لغوية ٣١ .

٤ - ينظر: القياس في النحو ، د. سعيد الزبيدي ٣٥ ، ١٧١ ، ١٧٩ .

٥ - ينظر: فقه اللغة ٢١ ، ١٢٨ وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ٣١ .

جميعها. وفصله أحياناً عن السماع في الدراسة ، "لا يوجد القياس النحوي مستقلاً في الذهن عن السماع لأنه لا يتصور أحدهما إلا اقترانه بالآخر"^(١)

ويمكن تصنيف الأنواع الكثيرة للقياس النحوي ومفاهيمه المتعددة والتسميات المختلفة في الموروثين: اللغوي والنحوي على اتجاهين أو نزعتين ظلنا مستمرتين لدى الدارسين منذ نشأة النحو حتى عصرنا:-

النزعة العقلية والنزعة اللغوية وكلتاها قصرت في تمثيل واقع اللغة. ونضيف نزعة ثالثة تمثل واقع اللغة وتربط القياس بالنظام الاستعمالي الذي يختلف عن القياس العقلي ، وتدرسه في ضوء النصّ القرآني ونظامه المعجز. يمكن ان نطلق عليها التسميات الآتية تمييزاً لها:

تجريد القياس ، والقياس اللغوي ، وتصحيح القياس (قياس النظام). الأول: أقرب يبدو إلى النحو ، والثاني أقرب إلى اللغة وروايتها ، والثالث شامل للغة والنحو و البلاغة :

١- تجريد القياس^(٢): أي تجريده عقلياً سواء اتفق مع الشواهد الواردة او تقاطع فهو أقوى من الشاهد وهو قيمٌ على اللغة ، يهدر منها ويضيف إليها. لذلك طعنوا على فصحاء العرب وشعرائهم^(٣) في ضوءه. نسبت هذه النزعة أولاً إلى ابن أبي اسحق الحضرمي ١١٧هـ ومن تبعه ثم إلى البصريين نسبة عامة تقابل الكوفيين عامة ، او عدّوها الفارق الأساس بين المذهبيين النحويين البصري والكوفي وهي غير دقيقة كما أثبت البحث النحوي المعاصر^(٤).

وظهرت هذه النزعة واضحة لدى علي الفارسي (٣٧٧هـ) القائل "لأن أخطيء في خمسين مسألة مما به الرواية أحب إليّ من ان اخطيء في مسألة واحدة قياسية"^(٥) ، والمازني (٢٤٧هـ) القائل "ما قيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب"^(٦) ، وابن جني (٣٩٢هـ) الذي كان أكثر اهتماماً بالقياس وتوسعاً حيث "كان مولعاً بالقياس كثير الأخذ به ، داعياً إليه ، القائل: "لا تسرع إلى إعطاء اليد بانقاض بابه والقياس القياس"^(٧). وان كان يشير إلى مذهب أبي عمرو ابن العلاء (١٥٤هـ) ومن تبعه أحياناً نحو قوله: "وان شدّ الشيء في

١ - رؤية جديدة في قضية السماع والقياس، د. احمد الجنابي ، (مخطوط) هدية من المؤلف.

٢ - ينظر: الموازنة بين المناهج البصرية ٦٥ والتيار القياسي في المدرسة البصرية ٢٠. وينظر أيضاً طبقات فحول الشعراء ٦٠ ، ونزهة الالباء ٢٢ والأشباه والنظائر ٢ / ١٠٤.

٣ - الروايات في ذلك كثيرة ولاسيما بين الحضرمي والفرزدق. ينظر: المصادر السابقة. وطبقات فحول الشعراء ١٥ / ١ وانباه الرواة ١٣٠ / ٢ ، ٣٧٥ ، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١٢١ وبروكمان ٢ / ١٣٠.

٤ - ينظر: تفصيل ذلك: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير ٢٨ ، ٤٩ والقياس في النحو ، الزبيدي ٤٧.

٥ - العلة النحوية ٧٤.

٦ - التصريف ١ / ١٨٠.

٧ - الخصائص ٢ / ٢٣٣.

الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وان لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"^(١). وصرح بإبطال القياس عند تعارضه مع السماع.

وتسود هذه النزعة لدى غالب المتأخرين فعدّوا النحو هو القياس ومزجوه بمناهج دخيلة ولاسيما الفقه والمنطق والفلسفة ، واستمر ذلك في عصرنا متمثلاً بالمتشددين في حركة التصحيح المعاصر^(٢).

٢- القياس اللغوي : نزعة نسبوها إلى أبي عمرو بن العلاء (١٧٥هـ) وبعض تلامذته ومن تبعهم كانوا أكثر عناية باللغة وروايتها وجمعها وتنظيمها والقياس على الأعم الأغلب ، ولا تحكم القياس ولا تعد ما خالف القياس لحناً او خطأ وإنما لغات تحفظ ولا يقاس عليها او سماعاً لا يُرد^(٣).

ولا يبتعد المعاصرون عن النزعتين في تفريقهم بين ما سموه بالقياس النحوي والقياس اللغوي وانكروا الخلط بينهما^(٤). ويبدو ان الذي ساد لدى المعاصرين (القياس اللغوي) وتحت تسميات مختلفة نحو (القياس الطبيعي) وهو الذي تتسع به اللغة لتواكب التطور الاجتماعي والعلمي، فهو استنباط مجهول من معلوم مما لم يذكره القدماء في المعاجم^(٥). أي اتخذه وسيلة من وسائل تنمية اللغة ربما لحاجتهم إلى التعريب وتوليد ألفاظ جديدة ووضع المصطلحات أكثر من حاجتهم إلى وضع قواعد النحو ساد هذا النوع في ضوء قياس كلامنا على كلام العرب. وسمّاه الدكتور تمام حسان بـ (القياس الاستعمالي) وقال: "انه تطبيق عملي وهو انتحاء كلام العرب ومحاكاته"^(٦) وسمّاه د. محمد حسن (قياس الأنماط)^(٧) وأقرب تسمياته إلى مضمونه يبدو (القياس الاشتقاقي الصرفي) واللغوي ، قال الزعبلوي عنه: هذا بحث ظريف خاض فيه الباحثون إذ لم يصرح الأئمة الأوائل بقياس اشتقاق..."^(٨). إذن هو قياس تبعاً لحاجة التطور لكنهم جمعوا فيه بين النزعتين العقلية وكثرة المنقول ، وليس على وفق نظام العربية الاستعمالي.

٣- قياس النظام:

هو فهم الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٠هـ) للقياس ومنهجه في تحليل النصّ القرآني وتفسيره له ، ولاسيما فيما يبدو خروجاً عن القياس النحوي المجرد ، لذلك قالوا عنه انه صحح القياس بعد أن جرده الحضرمي (١١٧هـ) أي ان الحضرمي فصله عن النصّ وواقع العربية الاستعمالي في ضوء نظامها.

١- نفسه ٢/ ٩٥ ، ١/ ١٢٥.

٢- ينظر: حركة التصحيح ، الضاري ١٧٥ و الدراسات اللغوية ، النعيمي ٤٧.

٣- ينظر: الكتاب ٣/ ٢١٨ ، اخبار النحويين البصريين ٢٦ والخصائص ١/ ٣٦ وطبقات اللغويين والنحويين ٣٩ وانباء الرواة ٢/ ٣٧٥ والموازنة بين المناهج البصرية ٦٧ والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١٩ ، ١٢٢ والمفصل في تاريخ النحو ١٧١.

٤- القياس في النحو ، الزبيدي ١٦٩-١٨٠.

٥- من اسرار اللغة ١٥ ، ٣١.

٦- الاصول ١٤٧ ، ١٧٧.

٧- القياس في العربية ١٩.

٨- القياس وصيغ المباغة ، الزعبلوي ، مجلة التراث العربي ٧.

الخليل لا يحكم القياس العقلي ولا يجردّه من نظام النصّ القرآني ، ولا يقيس على الكثير كما فعل أصحاب نزعة السماع إذا كان خارجاً عن نظام العربية كالنسب إلى قریش بغير ياء وسماء معدولاً وقيس على القليل الشاذ إذا كان موافقاً لنظام العربية وان لم يرد به السماع او ورد بخلافه ويتخذة أصلاً يقيس عليه. فالقضية ليست سماعاً ورواية ولا كثرة او قلة عديدة^(١).

وبهذا شادّ (النحو) واستقام بناؤه واكتمل على يده. ومازلنا نردد أقواله وآراءه في كثير من الدراسات النحوية. ذلك انه درس العربية في ضوء الفهم الإسلامي لها معتمداً على المأثور في لغة القرآن وقدسيتها وربطها بالقرآن والشريعة والعقيدة الإسلامية.

ولا يعني هذا انه لم ترد له أقيسة كما لدى اصحاب النزعة الأولى لكنه يفرق بينها وبين نظام العربية لذلك توصل احد الباحثين المعاصرين إلى أن الخليل كان لا يسير على وتيرة واحدة في أقيسته^(٢).

فهو قياس أقرب إلى نظام اللغة العربية الخاص بها مبني على المشابهة وحمل الكلام بعضه على بعض ، كالتشبيه له طرفان ووجه شبه وعلّة جامعة. لذلك سماه النحاة المتأخرون قياس العلة والطرّد والشبه. وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى قريب من هذا حيث قال: "ان القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إما ان تكون عقلية (كالمجاز المرسل) او تخيلية كما في (الاستعارة) ، فالعلاقة العقلية في القياس (مناسبة) العلة او (اطراد) الحكم والعلاقة التخيلية إنما تكون هي (الشبه) بين المقيس والمقيس عليه"^(٣)

لذلك ذكر النحاة المتأخرون أركاناً تشبه أركان التشبيه سموها (أركان القياس)^(٤) وهي المقيس عليه والمقيس (او الأصل والفرع) والعلّة الجامعة بينهما. والحكم وهو ليس مطلوباً دائماً. ولتعدد أوجه التشبيه وأنواعه وجدنا القياس أيضاً متعدداً.

لكنهم اختلفوا في بعض شروط المقيس عليه والمقيس^(٥) ، قال د. تمام حسان: "شروط المطرد في السماع ألا يكون شاذاً في القياس وألا يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرّد المقيس عليه في القياس ، وقلّ في السماع جاز القياس عليه ترخصاً في كثرة المسموع وذلك كأن تقيس على النسب إلى شنوءة (شنئي) فتقول في حلوب (حلي). وإذا كثر في السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في (قرشي) وسلمي وثقي ، ومغزى هذا ان موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة ، " ان النحو هو القياس"^(٦).

ثم ذكروا شروطاً لكل ركن وتفصيلات وفروعاً ، واختلفوا في كثير منها خلافاً جدلياً عقلياً غير مبني على الواقع الاستعمالي متأثرين بالفقه والمنطق والجدل

١ - ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥ والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١٤٤.

٢ - نفسه ١٠٦، ١٥٧، ١٤٨، ١٥٦.

٣ - الأصول ١٦٩.

٤ - لمع الأدلة ٤٢ والاقتراح ٩٦.

٥ - ينظر: الخصائص ١١٥/١، ٣٦، ٨٤، ٣٥٧ والمنصف ١/ ١٨٠ والاقتراح ٣٨، ٧٢ والقياس في النحو ٢٠-٢٤، ٢٦.

٦ - الأصول ١٦٩.

ولاسيما في العلة فأصبحت غاية في دراساتهم النحوية نحو لم رفع الفاعل ونصب المفعول ولم لم يعكس الأمر ، ولم بنيت بعض الأسماء. وقسموها على أقسام ثلاثة العلة القياسية التي هي اقرب لنظام العربية في حمل الكلام بعضه على بعض والعلة التعليمية التي هي تقرب اللغة للتلاميذ تربط السبب بالمسبب. والعلة الجدلية التي تنأى عن الواقع الاستعمالي وتدخل في علوم عقلية مجردة لذا يكثر فيها الخلاف والنقض فيدخلون في جدل حولها لهذا سميت جدلية.

نحو: لِمَ نَصَبْتُ (إنَّ) الاسم بعدها ورفعت الخبر بعدها. فيقال في العلة التعليمية ، (إنَّ) تنصب الاسم بعدها في لغة العرب وبهذا ربط بين السبب والمسبب ويقال في العلة القياسية: لمشابهة (إنَّ) الفعل من وجوه إلا انها فرع بالعمل لذا تقدّم منصوبها على مرفوعها. اما العلة الجدلية فكل ما يختلفون فيه حولها فيدخل في باب الجدل^(١)

وبنوا هذا الجدل على أسس نظرية العمل التي فلسفوها ووضعوا لها شروطاً وقوانين تحكمت في نظام اللغة وإن كانت هي في الأصل جزء من هذا النظام إلا أن النحاة نأوا عنه ودرسوا العمل النحوي في ضوء المنطق الأرسطي والتدخل في واقع الاستعمال اللغوي. فطبّقوا قواعد المنطق الأرسطي على اللغة نحو قولهم: لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض في مثل (أبت) بحذف ياء المتكلم ، و(اللهم) بحذف ياء النداء وغير ذلك.

وقسموه على ثلاثة أقسام: قياس علة وقياس طرد وقياس شبه "ذلك أن القياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألا تراعى فيسمى (قياس شبه) كإعراب الفعل المضارع واسم الفاعل لمشابهته في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه. وإذا روعيت العلة فإما أن تكون مناسبة سمي (قياس علة) كرفع نائب الفاعل بعلّة الإسناد، وإلا (فقياس طرد) كبناء (ليس) لا طراد البناء في كل فعل غير متصرف^(٢). ولأجل هذا السبب يبدو حمل المعاصرون على النحو وأقيسته وعلله. فمنهم من ابطل القياس ومنهم من دعا إلى إلغاء نظرية العامل ومنهم دعا إلى إلغاء العلل النحوية جملةً وتفصيلاً ومنهم أبقى على العلة التعليمية.

منهم أصحاب التيسير النحوي المعاصر الذين يضيّقون ذرعاً بالتعليل النحوي فقدّموا مئات المحاولات والدراسات تحت تسميات مختلفة: إصلاح النحو وتيسيره وإحيائه وتجديده وتهذيبه وغير ذلك. ولا سيما في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وجلّها اليوم مهمل ذلك إن الغالب منها لم تعالج النحو في ضوء نظام العربية الاستعمالي ، ونظام القرآن الكريم ومنها الدعوات التي دعت إلى (النحو القرآني)^(٣). ومنهم المتأثرون بالمناهج الغربية الحديثة ولاسيما: المنهج الوصفي الذي لا يقرّ بالجانب العقلي في الدراسات اللغوية فدعوا الى إلغاء التعليل ونظرية العمل وغير ذلك ، ثم تراجعوا بعد ذلك بظهور النظرية التوليدية التحويلية التي بنيت على العقل بدراستها للغة^(٤).

^١ - الإيضاح في علل النحو ٦٤.

^٢ - الأصول ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩.

^٣ - ينظر: تفصيل ذلك: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ٧٠.

^٤ - المصدر نفسه ٧٣.

ومن الدارسين المتذمرين من القياس النحوي الدكتور إبراهيم أنيس الذي حمل على القياس النحوي. قال: "ولست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أسئ فهمه وأسئ استعماله بقدر ما أسئ فهم واستعمال مصطلح القياس"^(١)

وكان على الدارسين المعاصرين أن يميّزوا بين الدخيل في دراسة القياس وبين ما هو يمثل نظام العربية. ويصحّحوا الانحراف الذي لحق بدراسة القياس ، ويدرسوه في ضوء نظام العربية الشامل ، الذي ينأى عن الخلط الشديد الذي نجده في كتب النحو وأصوله والمشكلات الكثيرة التي يعاني منها النحو كقضية الاطراد والشذوذ والكثرة والقلّة التي لم تحدد وكان كثير من النحاة ومنهم المتأخرون لم يطمئنوا إليها كابن هشام (٧٦١هـ) لما فيها من غموض أوقعت الباحثين في حيرة واضطراب ، أهي عددية أو أمر (ذاتي نسبي) ناهيك عن عدم جدواها^(٢). فأقرّوا بما سموه بـ (القياس المهجور) أو (المتروك) وهو ينافي الكثرة العددية بل السماع والرواية ، وكان كبار النحاة يقيسون على التعليل والشاذّ كيونس بن حبيب (١٨٢هـ) والأخفش الأوسط (٢٢٥هـ) ومنهم المتشددون في القياس كالمبرد (٢٨٥هـ) والفارسي (٣٧٧هـ).

والقياس النظري الذي نسبوه إلى الكوفيين ، وهو قياس من غير شاهد أو أصل (مقيس عليه) يقاس عليه^(٣). كتجويزهم العطف بلكن في الإيجاب حملاً على (بل) كقولنا (جاء عمرو ولكن خالد) وقد يكون ذلك من افرازات التنافس الشديد بين البصريين والكوفيين. وعدّه الشيخ الخضر حسين من الاجتهادات العقلية وعرفه الدكتور محمد المختار ولد أباه: "هو إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل أو بنظير غير مسموع كقياسهم ترخيم المركب المزجي على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث..."^(٤). والذي أراه أن قضية الكثرة والقلّة أمر متعلق بحاجة المجتمع في الاستعمال فان بعض المواقف الخطابية اليومية الحياتية أكثر وروداً واستعمالاً من غيرها. وهي قضية لا تميز بين اللغة التواصلية والإبداعية. كما سنجد في قياس النظام. وكان أبو زيد الأنصاري وهو أحد شيوخ سيبويه يجعل الفصيح والشاذ سواء فضلاً عن أبي عمرو والأصمعي كما مرّ بنا. وقد أدرك المتأخرون ذلك فذهبوا إلى إن الشاذ ليس هو الخارج عن سنن نظام العربية وليس بتقرّده أو قلّته فلا يقاس عليه إنما هو الخارج عن سنن القياس العقلي المنطقي كحذف نون التوكيد في قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس^(٥)

١ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة ١٥ ، وينظر: من أسرار اللغة ٩ ، والموازنة بين المناهج البصرية ٢٠ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٧ ودراسات لغوية ، د. عبد الصبور شاهين ١٠ .

٢ - اللغة والنحو ، عباس حسن ٣٤ ، والقياس في العربية ، د. محمد حسن ٢٦ ، ٤٤ .

٣ - القياس في العربية ٢٦ ، والبحث اللغوي عند العرب ١٢٣ ومن قضايا اللغة والنحو ٩٨ .

٤ - تاريخ النحو العربي ٣١ .

٥ - ينظر: الخصائص ١/ ١٢٦ ، والاقتراح ٣٩ .

فقد يقاس على القليل والنادر والشاذ لموافقته القياس ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس^(١). وقال الأشموني: "ان الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه"^(٢). إن دراسة القياس في ضوء نظام العربية يجنبنا أيضاً المشكلات الناجمة عن الاستقراء اللغوي وخلافهم في كونه ناقصاً او تاماً ولهذا أثرٌ كبير في أقيسة النحو لأنها مبنية على الاستقراء والرواية والجمع فأوقعهم في خلاف وتشعب. فضلاً عن ان جمع المادة والاستقراء خلط بين مستويات لغوية عدّة كاللهجات والقراءات والشعر وما سموه ب: اللغة في حال السعة والاختيار مما أوقعهم في خلط شديد اصطدم معها القياس واضطربت قواعدهم فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتعليل والخلاف النحوي والجدل ، وتسميات مختلفة كاللحن والضرورة والعدول عن الأصل والخروج عن القياس النحوي والشذوذ والمجاز واللهجات والقراءات وغير ذلك.

وقد جمع المستشرق نولدكه كتاباً كبيراً في الخروج على قواعد النحو واللغة^(٣) وكذلك الدكتور عبد الفتاح الدجني بلغ كتابه أكثر من ستمائة صفحة في الشذوذ النحوي.

وقد اتخذوا القياس معياراً نقدياً ، فكثرت مصطلحاتهم في تقسيم اللغة ومستوياتها كالمردود والمقبول والتضعيف والوجه والكثير والغالب والقبيح والشاذ والخبيث وغير ذلك^(٤).

حمل المعاصرون حملاً شديداً على هذا النوع من القياس الذي هو أقرب إلى أنظمة العربية. فقد سماه أنيس بـ (الصوغ القياسي) وقال: انه صناعة نحوية ، وسخر منه ، ورأى انه "لا يمت للقياس النحوي الحقيقي بصلة لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادعوا ظلماً وتجنياً"^(٥) وانه مجرد مشابهة أسرف النحاة المتأخرون في استعماله إسرافاً كبيراً حتى عدّوا النحو كله قياساً^(٦).

وكان عليه أن يميّز بينه وبين الصناعة المنطقية التي شوهته وانحرفت به ، وان يصح مسار هذا الانحراف. بدلاً من المهاجمة الشديدة على النحاة ونبذهم بأقسى النعوت من غير تحقيق علمي رصين. ففي هذا النوع من القياس تكمن أسرار العربية ونظامها المعجز ، وان دارس العربية لابد أن ينطلق من النصّ القرآني المرتبط بنظام العربية المبني على المشابهة والتعلق والارتباط.

وسمّاه الدكتور تمام حسان بـ (قياس الأحكام والأصول)^(٧). وسمّاه الدكتور محمد مختار ولد اباه بـ (القياس التعليلي) وقال: "هو ما يرد للتنبيه على علة الحكم مثل قول النحويين ان الفعل المضارع أعرب قياساً على الاسم لمشابهته له في احتمالات"^(٨).

١ - الاقتراح ٧٣.

٢ - القياس في العربية ، د. محمد حسن ٤٩.

٣ - ينظر: المناهج اللغوية لدى المستشرقين ٧٧.

٤ - ينظر: القياس في النحو ، الزبيدي ١٩٥.

٥ - من اسرار اللغة ١١٤.

٦ - نفسه ١١٨.

٧ - الاصول ١٤٥.

٨ - تاريخ النحو العربي ٣٢.

وكثير من الدراسين المعاصرين أطلقوا عليه تسمية (القياس) النحوي ونسبوه إلى الحضرمي وقد تسرب إلى النحو من المتكلمين والفقهاء^(١). وهو خلط بين منهج تجريد القياس العقلي وقياس النظام الذي يبنى على حمل الكلام بعضه على بعض وتعلق بعضه برقاب بعض.

خلاصة المشكل في رأينا: - مبني على أساسين:

أولاً: المزج بين المنطق وواقع الاستعمال.
ثانياً: قضية السماع (الأنموذج اللغوي).

أما المشكل الأساس فثمة فارق بين الواقع والمنطق العقلي ، نلاحظ هذا في كثير من المواقف الحياتية ، فالمنطق مثلاً يرى إن العرب كانوا أهل فصاحة وبيان وان لغتهم لا تختلف عن لغة القرآن الكريم ، ذلك إن الله تحدّاهم بأن يأتيوا بمثل القرآن او بسورة مثله ، ولا يصح التحدي - منطقياً- إلا إذا كانوا مبرزين فيما تحدّوا به. لكن الواقع والتحقيق العلمي اثبت غير ذلك كما سنرى.

إذا عرفنا ذلك فهمنا موقف بعض المذاهب الإسلامية بإبطال القياس ودم الفلسفة. فالدين الإسلامي يختلف عن الفلسفة اليونانية ومنطق أرسطو المبني على العقل المجرد.

ينطبق هذا على اللغة العربية ونظامها المرتبط بالنظام الإسلامي والقرآني. إذ يتقاطع مع المنطق العقلي كثيراً. والشواهد على ذلك كثيرة. ونظام لغة القرآن يشبه النظام الكوني ، وهذا دليل على ان خالق الكون هو القائل للقرآن الكريم ومنزله^(٢). قال ابن جني: "معاذ الله ان ندّعي ان جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً"^(٣). وقوله في أحكام المقيس عليه: "ألا يكون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس فان كان كذلك ، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب واجز منه ما أجازوا"^(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً^(٥).

فالمنطق يبيح عبارات لغوية كثيرة غير مستعملة ولا يبيحها الاستعمال اللغوي ، قال سيبويه ، ان القياس يجيز مثل: أعطاكني واعطاهوني ، "إلا انه قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحاة قاسوه ، لكراهة المتكلم ان يبدأ بالأبعد قبل الأقرب"^(٦). "فالألغة ليست نظاماً هندسياً محكماً ولو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وخلّت من الإبداع"^(٧).

١ - الاصول ١٦٤ والقياس النحوي ، السويح ١٠٤ ، ومن أسرار اللغة ٨.

٢ - ينظر تفصيل ذلك: العدول عن النظام التركيبي في اسلوب القرآن الكريم (اطروحة) ٢٧.

٣ - الخصائص ٢ / ٤٤.

٤ - نفسه ١ / ٣٩.

٥ - الكتاب ١ / ٤١٤.

٦ - نفسه ١ / ٣٨٣.

٧ - اللغة والابداع ١٠٧.

وقد أشار النحاة إلى ذلك في مسائل وأبواب نحوية كثيرة مثل قولهم ب (القياس المتروك أو المهجور)^(١). قال ابن يعيش: "مما جاء في الشعر ثلاث منات وأربع منات ونحوهما مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك"^(٢). وقال سيبويه: "وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي ان تكون في القياس منين او منات"^(٣) وأقولهم في ذلك كثيرة. ومن ذلك باب الحمل على المعنى وهو باب واسع. قال الأخفش الأوسط: "وأما قوله تعالى: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) (البقرة ٤٥) فلأنه حمل الكلام على الصلاة ، وهذا الكلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الآخر ، وقال تعالى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْا) (التوبة ٦٢) فهذا يجوز على الأول والآخر أقيس هذا اذا ما كان بالواو ان يحمل عليهما جميعاً"^(٤). فالقياس اللغوي هو الاستعمال وليس المنطق العقلي الرياضي ، المبني على نظام العربية فهو أدق وأكثر اطراداً وأشمل وأنسب في تفسير العدول الكثير الوارد في النصّ القرآني.

ثانياً: قضية السماع

تحوم الشكوك في كثير من المادة اللغوية التي جمعها رواة اللغة ، فضلاً عن اختلاطها في مستويات لغوية متباينة كالشعر والنثر واللهجات والقراءات لا يمكن للباحث الاطمئنان اليها من غير تحقيق ودراسة واسعة. فقد كان ذلك السبب الرئيس في انحراف النحو واضطراب القياس فضلاً عن السبب المذكور: (الخلط بين القياس العقلي واللغوي). وقد ذكرت أدلة كثيرة لاختلاف (كلام العرب) عن (كلام الله) في النصّ القرآني في بحث (العربية قبل الإسلام)^(٥) ، إبان نزول القرآن. ان كثرة الألفاظ الجديدة والتراكيب التي ادخلها الإسلام المتمثلة بالنصّ القرآني والحديث الشريف اكبر دليل على اختلاف العربية اختلافاً كبيراً بعد نزول القرآن الكريم ، ناهيك عن الألفاظ والتراكيب التي تغيّرت دلالتها في ضوء الاستعمال القرآني والشريعة الإسلامية الجديدة. وحسناً فعل الدكتور إبراهيم السامرائي بما اصطلح عليه ب (كلم القرآن) التي لم يسبق إليها^(٦).

وذكرت العوامل التي أدت إلى التشويه والخلط والوضع شعراً ونثراً ، منها التعصب القبلي والعوامل السياسية والشعبية والدينية فضلاً عن العوامل الشخصية كالتكسب وحبّ الظهور. ناهيك عن (الحلقة المفرغة) في تاريخ الدراسات اللغوية

١ - الايضاح العضدي ١ / ٢٠١.

٢ - شرح المفصل ٦ / ٢١.

٣ - الكتاب ١ / ٢٩. وينظر: ٥٠ / ٤٣٦ ، ٢١ / ٢ ، ٥١ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٤٠٤.

٤ - معاني القرآن ١ / ٨١ ، ٢ / ٣٢٧. وينظر: أمثلة اخرى المقترض ٢ / ١٩٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥.

٥ - البحث مقبول للنشر ، مجلة كلية التربية للبنات

٦ - من بديع لغة التنزيل ٣١٤.

الذي استمرت أكثر من قرن ونصف القرن بعد نزول القرآن ، قبل تدوين التراث الإسلامي واللغوي. وقد شهدت هذه الحلقة صراعاً سياسياً على السلطة ولاسيما بين العرب وغيرهم من المسلمين وبين المسلمين والملحدين والشعوبيين والفلاسفة والأديان الأخرى ، وهجوماً عنيفاً وجه للقرآن الكريم (معجزة النبي محمد صلى الله عليه وسلم) ورد الطعون في لغته والشبهات.

وشهدت أيضاً هذه الحلقة تثبيت الدولة الأموية التي اتجهت سياستها إلى تعريب الدولة الإسلامية واعتمادهم على العنصر العربي في بناء الدولة. يقول الأستاذ عبد الرحيم الشريف: "كان هاجس الأمويين على الدوام يتمحور على مسألة تجسيد الروح العربية في جميع مناحي الحياة" وقال: "ان عملية التعريب هذه كانت أبعد أثراً من المعارك والفتوح في باب توطيد أركان وأسس الدولة العربية"^(١) والدولة إذا تبنّت أمراً بإمكاناتها الكبيرة ساد وانتشر وان تصدّ لذلك من يتصدى.

وشهدت هذه الحلقة الأسس العلمية التي بنيت عليها الدراسات اللغوية والقرآنية ، والفرضيات العقلية والمنطقية المبنية على ردود أفعال المسلمين على المطاعن التي وجهت للغة القرآن. فنسبوا إلى العرب ما لم يقولوه، وقولهم بأن لهجة قريش أفصح لهجات العرب ، وان القرآن لا يفسر إلا بلغة العرب. فان القرآن لا يكون معجزاً ولا يتحدى قوماً إلا بما يحسنون ، فنسبوا اليهم ما لم يقولوه. قال ابن فارس عن سنن العرب في كلامه: " لتكون حجة الله -جلّ اسمه- عليهم أكبر ولنلا يقولوا ، إنما عجزنا عن الإتيان بمثله لأنه بغير لغتنا وبغير السنن التي يسلكونها في أشعارهم ومخاطباتهم ، ليكون عجزهم عن الإتيان بمثله اظهر وأشهر"^(٢).

والسنن او المجازات التي ذكروها كلها تحاكي أساليب العدول في القرآن التي تخالف القياس النحوي لمخاطبة الواحد بالجمع والاثنين والعكس وغير ذلك والتي طعن بها أعداء الإسلام.

وقد نسبوا إلى ابن عباس (رض) انه كان يفسر لغة القرآن بالشعر العربي قبل الإسلام^(٣). ولم نجد اشارة إلى ذلك في كتاب سيبويه او الشيوخ الذين نقل عنهم ، وكان بهم الأولى أن يشيروا إلى هذا الأمر المهم.

اعتمد العلماء في تلك الحلقة التاريخية المفقودة التي تسرب فيها الانحراف في النموذج اللغوي الذي بني عليه النحاة دراساتهم ، اعتمدوا المشافهة والرواية التي كان يتناقلها الاخباريون قبل التدوين ، وقد شكك البحث المعاصر في كثير من رواياتهم. وكثرة الرواة الذين عرفوا بالوضع والضعفة والانتحال.

وقد استغرب مؤلف كتاب (الأعراب الرواة) من ان جلّ الرواة لم يكونوا من الأعراب الذي تنقل عنهم العربية ، وإنهم غير صريحي العروبة وليسوا من العرب الصليبية^(٤) وهذا خلاف المنطق.

فضلاً عن قضية الشك بالمروية من الشعر في العصر الجاهلي التي افتعلها بعض المتشركين ومن تبعهم ، ولا يعني استشهادنا بهم إننا نؤيدهم في إنكار الشعر

^١ - ظاهرة الانتحال في الشعر العربي ، موسوعة الإعجاز العلمي ، شبكة المعلومات العالمية ٢٠٠٧/٢/١٢.

^٢ - الصاحبي ١٩٦.

^٣ - الكامل ٢/ ١١٠-١٤٥ والاتقان ١/ ٢٠ والبرهان ، الزركشي ١/ ٢٩١.

^٤ - الأعراب الرواة ١١.

قبل العصر الأموي ولكننا نشير إلى ضرورة التثبت والتحقيق من اللغة التي اتخذها النحاة سماعاً لقياسهم النحوي^(١).

قال الخليل: "ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة للبس وللتعني^(٢)".

ان النص الوحيد العربي الموثوق به هو النصّ القرآني ، أما غيره فعلى الدارس التثبت منه قبل بناء الأحكام عليه. وهذا ما ندعوا إليه لتستقيم لنا الدراسة والنتائج. وان ندرس النصّ القرآني في ضوء نصّه نفسه ونظامه المرتبط بنظام العربية. وقد أشار الباحثون المعاصرون إلى ذلك وأكّدوا هذه الحقيقة^(٣).

^١ - ينظر: الأدب الجاهلي في اثار الدراسين ، د. عفيف عبد الرحمن حول الشك بالشعر الجاهلي. واصول الشعر العربي ، وجيلوث ٣ ، ١٤ والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية ٦٠ ولغة محمد (ص) ، مجلة افق الالكترونية ، وضحي الإسلام ٢/٢٥٩.

^٢ - المزهر ٨٥.

^٣ - ينظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨/ ٥٦٤ ، وأثر القرآن في الدراسات النحوية ٣٨ والشواهد والاستشهاد في النحو ٢٩ والتطريز النحوي ٢٠١.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الإتيان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، مكتبة المشهد الحسيني ، مصر (د.ت).
- الادب الجاهلي في آثار الدارسين قديما وحديثا، د. عفيف عبد الرحمن، ط١، دار الفكر، عمان ١٩٧٨.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، د. محمد سمير اللبدي، ط١، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٨.
- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ط٣ ، دار الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٤.
- الأصول ، دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، منشورات عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٤م.
- أصول الشعر العربي ، ديفيد مرجيلون ، ترجمة: ابراهيم عوض، دار الفردوس ٢٠٠٦.
- الاعراب الرواة، عبد الحميد الشلقاني، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا ١٩٧٥.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، ط١ ، تحقيق د. احمد سليم الحمصي ، د. محمد احمد قاسم ، ط١ ، جروس برس ١٩٨٨.
- الإيضاح في علل النحو ، ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ١٩٧١.
- البحث البلاغي عند العرب ، د. احمد مطلوب ، الموسوعة الصغيرة (١١٦) ، دار الجاحظ للنشر ، بغداد ١٩٨٢.
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) ، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، (د.ت).
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، د. محمد ولد أباه المختار ، ط١ ، دار التقريب بين المذاهب الاسلامية ، بيروت ٢٠٠١.
- التيار القياسي في المدرسة البصرية، د. أحمد مكي الانصاري ، مجلة آداب القاهرة ، مج ٢٤ ، ج ٢ ، السنة ١٩٦٢.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د. محمد ضاري، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠.
- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٥.
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير ، د. حسن منديل حسن العكلي، (اطروحة) ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ١٩٩٦.

- دراسات لغوية د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام الدين النعيمي، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٠.
- رؤية جديدة في قضية السماع، د. أحمد نصيف الجنابي، (مخطوط) هدية من المؤلف.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، مطبعة عالم الكتب، (د.ت).
- صاحبني في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها أ. أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة (د.ت).
- ضحى الاسلام، أحمد أمين، ط ١٠، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٢.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي الدجني، ط ١، دار ن والقلم، بيروت، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٤.
- العدول عن النظام التركيبي في النص القرآني، (اطروحة ثانية) د. حسن منديل العكيلي، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات ٢٠٠٨.
- فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط ٦، دار نهضة مصر القاهرة ١٩٨٢.
- القياس في اللغة العربية، الشيخ محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣هـ.
- في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، ط ٢، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.
- القياس في النحو العربي، د. سعيد الزبيدي، ط ١، دار الشرق، عمان، الاردن ١٩٩٧.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، دار الجماهيرية، بنغازي ١٩٨٦.
- القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس، صلاح الدين الزعلابي، مجلة التراث العربي، ع ١١، س ٣، ١٩٨٣، ص ١١.
- الكامل ابو العباس المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر بالفجالة (د.ت).
- الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار غريب للطباعة ١٩٨٨.
- لغة محمد (ص)، ابراهيم الجبين، مكتبة المشكاة الاسلامية <http://www.almeshkat.net> في ٢٠٠٦/٩/٤.
- اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، شكري محمد عياد، ط ١، بيروت ١٩٨٨.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط ٢، دار المعارف، مصر ١٩٧١.
- لمع الأدلة في أصول النحو، ابو البركات الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧١.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد جاد المولى وآخرون ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧ .
- معاني القرآن ، ابو زكريا الفراء (٢٠٧ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، مطابع سجل العرب (د.ت).
- المعجم المفصل في فقه اللغة ، ابراهيم الجرمي ، دار القلم ، دمشق (د.ت).
- المقتضب ، ابو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).
- من أسرار اللغة ، د. ابراهيم انيس ، ط ٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- من بديع لغة التنزيل ، د. ابراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، عمان ١٩٨٦ .
- من قضايا اللغة والنحو ، د. احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، مصر ١٩٧٤ .
- المنصف شرح ابن جني لكتاي التصريف ، تحقيق : ابراهيم مصطفى و عبد امين ط ١ ، دار احياء التراث ، مصر ١٩٥٤ .
- الموازنة بين المناهج ، د. احمد مكى الأنصاري ، مجلة آداب القاهرة ، مج ٢٣ ، ١٩٦٢ ، ص ٢٣ .